وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الخميس، ٠٤ يناير ٢٠٢٤

أخبار الطاقة

النفط يستقر مع تغلب المخاوف الاقتصادية على مخاوف الإمدادات

الجبيل الصناعية _ إبراهيم الغامدي

الرياض

استقرت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية أمس الأربعاء، ولم يطرأ تغيرات تذكر، بعد تحركات حادة في وقت سابق من الأسبوع، إذ وزنت الأسواق المخاوف بشأن الاقتصاد الأمريكي في ظل تعطل الإمدادات المحتمل بسبب التوترات المستمرة في البحر الأحمر. وانخفض خام برنت سنتا واحدا، بما يعادل 0.01 بالمئة، إلى 75.88 دولارا للبرميل، في حين نزلت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي ثمانية سنتات، أو 0.11 بالمئة، إلى 70.3 دولارا للبرميل.

وارتفعت أسعار النفط حوالي دولارين في وقت سابق من الأسبوع بعد الهجمات التي شنها المتمردون الحوثيون على السفن في البحر الأحمر خلال عطلة نهاية الأسبوع والتقارير عن وصول سفينة حربية إيرانية يوم الاثنين. ومن الممكن أن يؤدي صراع أوسع إلى إغلاق الممرات المائية الحيوية لنقل النفط وتعطيل التدفقات التجارية. وحققت المؤشرات الرئيسية رقمًا مزدوجًا، ومع ذلك، تراجعت السوق في الجلسة السابقة مع انحسار تفاؤل السوق بشأن التخفيضات المبكرة والجريئة في أسعار الفائدة الأمريكية قبل إصدار محضر اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي وبيانات الوظائف. وقال سوفرو ساركار، رئيس فريق قطاع الطاقة في بنك دي بي اس: «لا يتم تسعير المخاطر الجيوسياسية في الوقت الحالي على افتراض استمرار تجنب اشتعال النيران في المنطقة». وقال إنه من المتوقع أن تكون الأسواق متقلبة على المدى القريب لكنها ضعيفة بشكل عام في الربع الأول مقارنة بالنصف الثاني من العام الماضي. وساهمت توقعات وفرة الإمدادات في النصف الأول من 2024 في كبح الأسعار قبل خطط أوبك+ لعقد اجتماع للجنة المراقبة الوزارية المشتركة في أوائل فبراير. وقالت مصادر من التحالف إنه لم يتم تحديد موعد محدد.

وقال محللو بنك آي إن جي في مذكرة للعملاء: «لم تتمكن أسواق الطاقة من الهروب من الضغوط الأوسع التي شهدتها الأصول الخطرة مع ضعف أسواق الأسهم أيضًا. ويأتي ضعف النفط على الرغم من تصاعد التوترات في الشرق الأوسط». وقالوا: «في حين أن الوضع الجيوسياسي يشكل مصدر قلق لسوق النفط، فإن توازن النفط المريح إلى حد ما خلال النصف الأول من عام 2024 يساعد في تخفيف بعض هذه المخاوف». وأضافوا: «بالنظر إلى حجم التخفيضات التي نشهدها بالفعل، سيكون من الصعب بشكل متزايد على المجموعة خفض المزيد إذا لزم الأمر على مدار عام 2024»، مشيرين إلى حقيقة أن التخفيضات الأخيرة كانت مدفوعة بتخفيضات طوعية، وليس تخفيضات على مستوى المجموعة. وقال كيفن وونغ، كبير محللي السوق في وساطة أواندا لتداول النفط عبر الانترنت، إن قرار عقد الاجتماع في أوائل فبراير أظهر أن أوبك + تنشد استقرار الأسواق مع ظروف سوق النفط الضعيفة الحالية بسبب التخفيضات الطوعية البالغة 2.2 مليون برميل يوميًا للربع الأول المتفق عليها في الاجتماع السابق في نوفمبر. 30 والتي ساهمت في انخفاض الأسعار.

وأضاف: «بسبب الافتقار إلى محفزات جديدة، من المرجح أن يتم تداول خام غرب تكساس الوسيط بشكل جانبي على المدى القصير بين 68.90 دولارًا و72.30 دولارًا للبرميل (بالقرب من المتوسط المتحرك المنحدر على مدى 20 يومًا)». وقبل التقارير الأسبوعية لمخزونات الخام والمنتجات الأمريكية، توقع محللون انخفاض مخزونات الخام الأسبوع الماضي، في حين من المرجح أن ترتفع مخزونات نواتج التقطير والبنزين.

وقال محللو أبحاث بنك إيه ان زد، تراجعت أسعار النفط حيث أدت معنويات العزوف عن المخاطرة على نطاق واسع إلى إضعاف المخاوف بشأن تصاعد الصراع في البحر الأحمر. وجرى تداول خام برنت القياسي العالمي بالقرب من 76 دولارًا للبرميل بعد انخفاضه بنسبة 1.5٪ يوم الثلاثاء، مع تجاوز خام غرب تكساس الوسيط 70 دولارًا. ويقوم المتداولون بتقليص رهاناتهم على حجم تخفيضات أسعار الفائدة من البنوك المركزية الكبرى، مما يؤدي إلى واحدة من أسوأ حالات الهبوط المنسقة على الإطلاق في الأسهم والسندات في الجلسة الأولى من العام.

وأثر التحول في معنويات السوق بشكل عام على النفط حيث استمر المتداولون في مراقبة التطورات في الشرق الأوسط. ويمثل إرسال إيران سفينة حربية إلى البحر الأحمر تحركها الأكثر جرأة لتحدي القوات الأمريكية في الطريق التجاري الرئيسي. وسجل النفط الخام العام الماضي أول انخفاض سنوي له منذ عام 2020 وسط مخاوف من أن زيادة الإنتاج من خارج أوبك + ستفوق الجهود التي تبذلها مجموعة المنتجين للحد من العرض وسط تباطؤ نمو الطلب. في حين أن الأحداث في البحر الأحمر تمثل مخاطر إضافية وتزيد من الوقت والتكاليف، فمن غير المرجح أن تكون الاضطرابات في سوق النفط كبيرة.

وبما أنه لا يوجد في الواقع أي انقطاع في العرض الفعلي في السوق، بسبب التوترات في البحر الأحمر، فتبدو الأسواق متوازنة إلى حد ما مع بداية العام، لذا فإن أمام أوبك الكثير من العمل للقيام به لدعم المزيد من توازن الأسواق». وستستأنف منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاؤها اجتماعات منتظمة لمراقبة سوق النفط بجلسة عبر الإنترنت في الأسبوع الأول من فبراير، وفقًا للمندوبين. وبدأت المجموعة جولة جديدة من تخفيضات الإنتاج هذا الشهر، على الرغم من تشكك التجار في فعالية مثل هذه الخطوة لتجنب الفائض العالمي. وفي أماكن أخرى، قامت الصين بالتعجيل بإصدار حصص وارداتها من النفط لهذا العام، مع تخصيص مخصصات ضخمة لمصافي التكرير الخاصة والتجار والتي تكاد تعادل كل المخصصات الممنوحة للعام الماضي بالكامل. وكانت شركات التكرير الصينية بطيئة في شراء الشحنات الفورية في الأشهر الأخيرة بسبب نقص الحصص، وتنتظر السوق لمعرفة ما إذا كان هذا سيحفز الشراء. وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، استقرت أسعار النفط بعد بداية ضعيفة لعام 2024، بينما تظل تخفيضات أسعار الفائدة، والبحر الأحمر في التركيز. وقالوا، استقرت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية يوم الأربعاء بعد أن سجلت خسائر حادة في الجلسة السابقة مع انتعاش الدولار وسط بعض الشكوك حول التخفيضات المبكرة لأسعار الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي، في حين ظل التركيز على الصراع في البحر الأحمر.

وسجلت أسعار النفط الخام بداية سيئة للعام الجديد، حيث انخفضت أكثر من 1 ٪ يوم الثلاثاء مع ارتفاع الدولار من أدنى مستوياته في خمسة أشهر تقريبًا وسط بعض الشكوك حول الموعد الذي يخطط فيه بنك الاحتياطي الفيدرالي لبدء خفض أسعار الفائدة في عام 2024.

وبينما استقرت الأسعار في التعاملات المبكرة يوم الأربعاء، فإن آفاق النفط لا تزال ضعيفة، خاصة في مواجهة الإمدادات المحمومة هذا العام. كما قدمت البيانات الاقتصادية الضعيفة من الصين، أكبر مستورد، إشارات سلبية للنفط الخام، على الرغم من أن تقرير ذكر أن البلاد أصدرت حصص واردات النفط لعام 2024 أعلى بنسبة 60٪ عن العام السابق. ويلقي انتعاش الدولار بثقله مع التركيز على محضر اجتماع بنك الاحتياطي الفيدرالي، وتقرير التوظيف بغير القطاع الزراعي. ويؤثر ارتفاع الدولار على الطلب على النفط الخام من خلال جعل النفط أكثر تكلفة بالنسبة للمشترين الدوليين. وتم تعزيز العملة الأمريكية بعاملين رئيسيين - ترقب محضر اجتماع بنك الاحتياطي الفيدرالي في ديسمبر، المقرر في وقت لاحق يوم الأربعاء، وبيانات الوظائف غير الزراعية، المقرر صدورها يوم الجمعة.

وحذر المحللون من أن محضر اجتماع بنك الاحتياطي الفيدرالي قد لا يصدر لهجة متشائمة كما كانت تأمل الأسواق - وهو السيناريو الذي من المرجح أن يضعف الرهانات على التخفيضات المبكرة لأسعار الفائدة. وبينما أشار بنك الاحتياطي الفيدرالي خلال الاجتماع إلى أنه سيخفض أسعار الفائدة في عام 2024، إلا أنه لم يقدم إشارات واضحة بشأن توقيت التخفيضات. ومن المتوقع أن تظهر قراءة الوظائف غير الزراعية يوم الجمعة المزيد من التباطؤ في مجال العمل. لكن الأسواق ظلت على أهبة الاستعداد بسبب أي مفاجآت، خاصة وأن القراءة فاقت التوقعات باستمرار خلال معظم عام 2023. وأظهرت أداة سي ام إي فيد واتش، أن المتداولين قلصوا رهاناتهم قليلاً لخفض سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في مارس 2024. ومن المقرر أيضًا صدور بيانات مؤشر مديري المشتريات في الولايات المتحدة لشهر ديسمبر في وقت لاحق من يوم الاربعاء، ومن المتوقع أن تظهر بقاء النشاط التجاري ضعيفًا في أكبر مستهلك للوقود في العالم. ومن المتوقع أن يشهد الاقتصاد الأمريكي بعض التباطؤ هذا العام، حيث أن آثار أسعار الفائدة المرتفعة تنعكس بالكامل في النمو. بينما لا توفر توترات البحر الأحمر سوى دعم محدود، وكان التصعيد في الصراع في البحر الأحمر خلال عطلة نهاية الأسبوع في رأس السنة الجديدة أيضًا نقطة تركيز رئيسية لأسواق النفط الخام. لكن التصعيد لم يقدم سوى دفعة محدودة لأسعار النفط الخام، بالنظر إلى أن تعطيل أنشطة الشحن في البحر الأحمر لم يكن له حتى الآن تأثير يذكر على إمدادات النفط العالمية. كما أشارت العديد من شركات الشحن إلى أنها تستأنف الطرق عبر المنطقة بعد إطلاق قوة عمل بقيادة الولايات المتحدة تهدف إلى توفير الأمن في المنطقة. وقدمت المخاوف بشأن الصراع في البحر الأحمر بعض الدعم للخام خلال شهر ديسمبر، على الرغم من أن هذا الدعم يبدو الآن وكأنه بدأ ينفد. وكانت أسعار النفط الخام قد أغلقت يوم الثلاثاء، جلسة التداول الأولى لعام 2024، على انخفاض مع انحسار توقعات خفض أسعار الفائدة ومع انحسار المخاوف من أن التوترات في البحر الأحمر ستؤدي إلى تعطيل الإمدادات. وتحدد سعر التسوية للخامين القياسيين، برنت، والأمريكي عند 75.89 دولارا، و70.38 دولارا للبرميل، على التوالي في أغلاق اليوم الأول من التداول أمس الأول الثلاثاء.

وانخفضت الأسعار مع تخفيف المستثمرين لتوقعاتهم بشأن تخفيضات أسعار الفائدة في عام 2024. ويؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى تقليل تكاليف الاقتراض الاستهلاكي، مما يمكن أن يعزز النمو الاقتصادي والطلب على النفط. وارتفع الدولار أيضًا يوم الثلاثاء، في حين تراجعت أسعار الأسهم، مما زاد الضغط على النفط للانخفاض. ويزيد ارتفاع الدولار من تكلفة النفط بالنسبة للمستثمرين الذين يحملون عملات أخرى. وكانت أسعار النفط قد ارتفعت بنحو دولارين في التعاملات السابقة بعد الهجمات التي شنها المتمردون على السفن في البحر الأحمر خلال عطلة نهاية الأسبوع.

وقالت شركة ميرسك الدنمركية ومنافستها الألمانية هاباج لويد إن سفن الحاويات التابعة لهما ستستمر في تجنب طريق البحر الأحمر الذي يتيح الوصول إلى قناة السويس. وقد يؤدي صراع أوسع إلى إغلاق الممرات المائية المهمة لنقل النفط. وتوقع مسح شمل اقتصاديين ومحللين أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 82.56 دولارا للبرميل هذا العام، بارتفاع طفيف عن متوسط 2023 البالغ 82.17 دولارا، مع توقع أن يؤدي ضعف النمو العالمي إلى كبح الطلب. ومع ذلك، فإن التوترات الجيوسياسية يمكن أن تدعم الأسعار. وفي الصين، ارتفعت توقعات المستثمرين لإجراءات التحفيز الاقتصادي بعد انكماش نشاط الصناعات التحويلية في ديسمبر للشهر الثالث، حسبما أظهرت بيانات حكومية يوم الأحد. وأي تحفيز من هذا القبيل يمكن أن يعزز الطلب على النفط ويدعم أسعار الخام.

توقعات بتأثير رفع سعر الديزل على تكلفة الشحن

الخبر - إبراهيم الشيبان

الرياض

طالب مواطنون من الجهات ذات العلاقة إلى جانب جمعية حماية المستهلك، مراقبة ارتفاع الأسعار في الفترة المقبلة على المواد الأساسية وربط التجار ذلك الارتفاع بارتفاع أسعار الديزل إلى 1.15 ريال، مؤكدين أن ارتفاع أسعار الديزل أو انخفاضه، أمر طبيعي باعتبار أنه موكول للعامل الاقتصادي، ولكن ليس من الطبيعي أن يستغل التجار ارتفاع الديزل في رفع أسعار بعض السلع الاستهلاكية، تحت مبرر ارتفاع تكاليف النقل والتوزيع، فيما برر متعاملون في قطاع النقل ارتفاع الأسعار بالعديد من الأسباب لعل أبرزها انعكاس ارتفاع أسعار الديزل على تكاليف النقل وبالتالي ارتفاع تكاليف الشحن، بعدما رفعت شركة «أرامكو» السعودية سعر الديزل إلى 1,15 ريالا مقابل 75 هللة للتر الواحد، اعتبارا من عام 2024، وتقوم أرامكو بمراجعة الأسعار في المملكة بشكل شهري، وذلك لخفض تأثر المستهلك بالتذبذبات في أسعار التصدير.

وقال نائب رئيس اللجنة الوطنية اللوجستية رئيس اللجنة اللوجستية بغرفة الشرقية راكان العطيشان: «أن وقود الديزل يدخل في الكثير من القطاعات الاقتصادية، لافتا إلى أن قطاع النقل أحد القطاعات المرتبطة بوقود الديزل، حيث يشكل 20% - 30% من التكلفة التشغيلية»، مؤكدا: «أن زيادة وقود الديزل بأكثر من 50% سينعكس بصورة مباشرة على أجور الشحن وكذلك ارتفاع قيمة النقل بالمملكة، مشيرا إلى أن أسعار المنتجات النهائية تتأثر بمختلف الزيادات في المواد الخام أو أجور النقل والشحن».

من جهته ذكر بندر الجابري رئيس اللجنة اللوجستية السابق بغرفة الشرقية: «أن زيادة سعر وقود الديزل يأتي ترجمة لقرار تحرير أسعار الطاقة منذ 2015، لافتا إلى أن استراتيجية برنامج كفاءة الطاقة يتضمن تحرير أسعار الطاقة». موضحا: «أن سعر وقود الديزل ارتفع بنسبة 20% مع بداية 2023 ليصل إلى 75 هللة مقابل 63 هللة، بينما ارتفع مع بداية 2024 بنسبة 53% ليصل إلى 1,15 ريال مقابل 75 هللة، مما يعني زيادة 73% في غضون 12 شهرا. وأن زيادة وقود الديزل ستنعكس بشكل مباشر على الكثير من الأنشطة الاقتصادية، بالإضافة إلى زيادة أسعار قطع الغيار في قطاع النقل».

وأشار إلى أن بعض شركات النقل عمدت إلى تعديل أجور الشحن، حيث تتضمن عقود بعض الشركات بندا يسمح بتعديل قيمة الشحن في حال انخفاض أو إرتفاع سعر وقود الديزل، بينما غالبية الشركات لا تتضمن عقودها بندا بتعديل قيمة الأجور الشحن، حيث تقوم بتعديل الأسعار وفقا للمفاوضات مع الشركات المتعاقدة معها متوقعا، أن تشهد أسعار الشحن زيادة بنسبة 20% إلى 25%.

وأوضح رئيس لجنة النقل البري بغرفة الاحساء حسين الخواجة: «أن ارتفاع وانخفاض سعر الديزل مرتبط بالعامل الاقتصادي وسعر النفط في الأسواق العالمية، معتبرا قرار أرامكو زيادة وقود الديزل إلى 1,15 ريال مقابل 75 هللة للتر الواحد أمر طبيعي، مضيفا، أن أجور شركات النقل والشحن والتفريغ سترتفع بنسب طفيفة، مشددا على فرض المزيد من الرقابة على شركات النقل والشحن والسلع الاستهلاكية لتفادي الزيادة الكبيرة أو محاولة البعض استغلال الزيادة الحاصلة في وقود الديزل لرفع الأسعار بشكل كبير و»انتهازي»، لافتا إلى أن البعض يحاول زيادة الأسعار بنحو 200% إلى 300%، بمجرد بروز بعض الأزمات العالمية، مشيدا في الوقت نفسه بالدور الرقابي الذي تمارسه وزارة التجارة لحماية المستهلك من الزيادات الكبيرة على السلع الاستهلاكية.

وأكد أن الهيئة العامة للنقل تمارس دورا رقابيا على شركات النقل للحيلولة دون رفع الأسعار بشكل غير منطقي، مشيرا إلى أن التنافسية العالية بين الشركات العاملة في قطاع النقل سيحد من الارتفاعات الكبيرة جراء حرص جميع الشركات على الاحتفاظ بالحصة السوقية، متوقعا، زيادة أسعار أجور الشحن بشكل طفيف. وبين الخواجة: «أن انعكاسات زيادة سعر الديزل ستكون ملحوظة في الفترة القادمة. وأن فتح الاستثمار أمام الشركات العالمية في قطاع النقل سينعكس بصورة مباشرة على التنافسية في القطاع، الامر الذي سيسهم في ضبط إيقاع الزيادات المتوقعة جراء قرار أرامكو السعودية برفع وقود الديزل موضحا، أن دخول الشركات الأجنبية في قطاع النقل يكرّس التنافسية، لاسيما وأن المملكة تحتل موقعا جغرافيا مميزا، مما يرفع من قيمتها في القطاع اللوجستي، بحكم وجودها بين ثلاث قارات.

وقال فهد العايد مستثمر في قطاع النقل: «إن بعض شركات النقل البري عمدت لزيادة أجور النقل بنسبة 12,5% إلى 14% على بعض الخطوط داخل المملكة بعد قرار أرامكو السعودية رفع سعر الديزل بنسبة 53% اعتبارا من بداية عام 2024»، مضيفا، أن سعر أجور النقل الدمام الى الرياض ارتفعت بنسبة 12,5% لتصل إلى 1800 ريال مقابل 1600 ريال، فيما زاد سعر أجور النقل الدمام الى جدة بنسبة 14% ليصل إلى أربعة آلاف ريال مقابل 3,5 آلاف ريال، موضحا، أن زيادة سعر وقود الديزل سينعكس على مختلف القطاعات الاقتصادية فالديزل يشغل الكثير من القطاعات وكذلك المصانع، مما يسهم في زيادة التكاليف على الكثير من الأنشطة التجارية.

ولفت أن زيادة أجور الشحن تختلف باختلاف الشركات، بيد أنها تحاول وضع تسعيرة متوافقة مع السوق وكذلك للحفاظ على حصتها، مستبعدا في الوقت نفسه حدوث زيادة كبيرة للغاية، نظرا لوجود منافسة كبيرة بين الشركات العاملة في قطاع الشحن بالمملكة، مبينا، أن قيمة مركبة النقل تصل إلى 490 ألف ريال، فيما يبلغ سيارة النقل المستخدم 350 ألف ريال، موضحا، أن وزارة النقل تشترط وجود 10 سيارات نقل للحصول على ترخيص، بحيث لا تتجاوز الصنع 15 عاما، متوقعا زيادة أسعار مركبات النقل في الأشهر المقبلة بسبب ارتفاع وقود الديزل، حيث تعتمد شركات السيارات على الديزل في عمليات النقل.

أسواق النفط تلتقط إشارات ببدء استقرار الطلب .. التوترات تدعم فرص ارتفاع الأسعار
أسامة سليمان من فيينا
الاقتصادية

تلقت أسعار النفط الخام دعما من تأثر الأسواق بالمخاوف بشأن الاقتصاد الأمريكي، وتعطل الإمدادات المحتمل بسبب التوترات المستمرة في البحر الأحمر.

وتابعت السوق إعلان «أوبك +» عن استئناف اجتماعاتها المنتظمة لمراقبة سوق النفط في جلسة عبر الإنترنت أوائل الشهر المقبل.

ولفت محللون نفطيون إلى أهمية بدء منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاؤها جولة جديدة من تخفيضات الإنتاج هذا الشهر، في محاولة لتجنب فائض العرض العالمي خلال الربع الأول.

وأشار المحللون إلى انخفاض أسعار النفط بنسبة 20 في المائة تقريبا في الربع الرابع، حيث عارضت الإمدادات القياسية من الولايات المتحدة وأماكن أخرى تأثير قيود العرض من قبل «أوبك +»، والطلب القوي على الوقود، ومن المتوقع أن يتباطأ نمو استهلاك النفط بشكل حاد هذا العام، ما يعزز التوقعات بزيادة العرض.

وأشار المحللون إلى اتفاق «أوبك +» في اجتماعها الأخير في نوفمبر على تعميق تخفيضات الإمدادات الحالية هذا الربع بنحو 900 ألف برميل يوميا، ومع ذلك كان تأثر الأسعار ضعيفا، حيث يشكك تجار النفط الخام في مقدار ما سيتم تنفيذه فعليا.

ونوه المحللون بأنه يتم تداول أسعار النفط الخام في نطاق ضيق منذ بداية العام الجديد، حيث تواجه التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط المخاوف الاقتصادية المزمنة، خاصة توقعات الركود والتباطؤ الاقتصادي.

وفي هذا الإطار، يقول لـ«الاقتصادية» مارتن جراف مدير شركة إنرجي شتايرمارك النمساوية للطاقة، «إن فرص ارتفاع الأسعار هذا العام كبيرة نظرا لحجم المخاطر المحيطة بالسوق، حيث تتلقى الأسعار بعض الدعم من الاضطرابات في الشرق الأوسط التي اندلعت في الأسابيع الأخيرة بهجمات على السفن التجارية عبر المنطقة، إضافة إلى استمرار الصراع في المنطقة». وأضاف أن «عملية التقييم المستمر لمستجدات السوق من جانب (أوبك +) ضرورية لتعديل وتطوير سياسات الإنتاج بما يحقق التوازن بين العرض والطلب»، مشيرا إلى اجتماع مراقبة الإنتاج الوزارية في «أوبك +» عادة كل شهرين لمراجعة ظروف سوق النفط، كما من المقرر أن يجتمع التحالف الذي يضم 22 دولة في الأول من يونيو في فيينا.

من جانبه، يقول سلطان كورالي المحلل الألباني ومختص شؤون الطاقة والمصارف، «إن بيانات الطلب الصيني ستظل العنصر الأكثر تأثيرا في تقديرات نمو الطلب العالمي»، مشيرا إلى تباطؤ شركات التكرير الصينية في شراء الشحنات الفورية في الأشهر الأخيرة بسبب نقص الحصص، ما أدى إلى انخفاض أسعار براميل الشرق الأوسط التي يشتريها بشكل رئيس المشترون الآسيويون.

وتوقع أن تصدر الحكومة الصينية حصصا إضافية في وقت لاحق من العام، نظرا لبدء تشغيل مصفاة يولونج الضخمة في شاندونج، مشيرا إلى أنه على أساس أن الحجم الإجمالي تحت السيطرة، يمكن لمصافي التكرير ترتيب مشترياتها من المواد الخام وخطط الإنتاج للعام بأكمله حاليا بشكل أفضل. من ناحيته، يقول جوران جيراس مساعد مدير بنك «زد أيه إف» في كرواتيا، «إن الأسواق ستظل في مراقبة الجديد في بيانات الصين، وهي أكبر مشتر للنفط في العالم، وحصتها متزايدة من واردات النفط الخام»، لافتا إلى حصول شركات التكرير والتجار في القطاع الخاص على مخصصات لشراء النفط الخام تعادل تقريبا تلك التي تلقوها طوال العام الماضي، ما قد يعزز توقعات استهلاك البلاد.

وأضاف أنه «ستدخل التخفيضات الأخيرة من منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها حيز التنفيذ هذا الربع، ومن الممكن بعد ذلك تمديدها أكثر»، لافتا إلى تقلب أسعار النفط مع تقلص معنويات العزوف عن المخاطرة على نطاق واسع في ضوء المخاوف بشأن تصاعد الصراع في الشرق الأوسط.

بدورها، تقول ليندا تسيلينا مدير المركز المالي العالمي المستدام، «إنه من المتوقع أن يؤدي عدم اليقين الاقتصادي وضعف معدلات التشغيل إلى الحد من احتمالات انتعاش البتروكيماويات في عام 2024»، لافتة إلى أن الطلب يظهر علامات الاستقرار، لكن زيادة العرض ستستمر في التأثير في الهوامش.

ونوهت بأن الطلب على معظم البتروكيماويات جاء أضعف من التقديرات السابقة في العام الماضي بسبب الاستنزاف الشديد للمخزون وضعف الطلب، فيما التقط المنتجون إشارات تبعث على الأمل بأن الطلب بدأ في الاستقرار، لكنهم مترددون في التنبؤ بوتيرة أي انتعاش، كما يشكل ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة والتوترات الجيوسياسية تحديات كبيرة.

من ناحية أخرى، قفزت أسعار النفط نحو 3 في المائة أمس، بعد أنباء عن توقف الإنتاج بشكل كامل في حقل الشرارة الليبي، أكبر حقل نفطي في ليبيا، مما أجج المخاوف من أن التوتر في الشرق الأوسط قد يقلص إمدادات النفط العالمية.

وبحلول الساعة 16:06 بتوقيت جرينتش، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 2.44 دولار أو 3.2 في المائة إلى 33.78 دولار للبرميل، في حين زاد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 2.45 دولار أو 3.5 في المائة إلى 83.72 دولار للبرميل.

وارتفع بذلك الخامان القياسيان للمرة الأولى منذ خمسة أيام وفي طريقهما للارتفاع بأكبر قدر في يوم واحد منذ منتصف نوفمبر. وارتفعت أسعار النفط نحو دولارين في وقت سابق من الأسبوع بعد الهجمات على سفن في البحر الأحمر مطلع الأسبوع.

وقد يؤدي اتساع رقعة الصراع إلى إغلاق ممرات مائية مهمة لنقل النفط وتعطيل الإمدادات.

وأنهى الخامان التداولات الثلاثاء على تراجع يفوق 1 في المائة، وسط تفاؤل بخفض مبكر وكبير في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة قبل صدور محضر اجتماع المركزي الأمريكي وبيانات الوظائف أمس.

كما كبحت توقعات بوفرة المعروض في النصف الأول من 2024 الأسعار قبل خطط من تحالف «أوبك +» لعقد اجتماع للجنة المراقبة الوزارية المشتركة في أوائل فبراير.

وقبل صدور بيانات مخزونات الولايات المتحدة الأسبوعية، توقع محللون تراجع مخزونات الخام في أحدث أسبوع مع ترجيح زيادة مخزونات البنزين ونواتج التقطير. من جانب آخر، تراجعت سلة خام أوبك وسجل سعرها 78,28 دولار للبرميل الثلاثاء، بدلا من 78.44 دولارا للبرميل في اليوم السابق. قال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول أمس «إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق ثالث انخفاض على التوالي، وإن السلة خسرت نحو دولارين مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 80.71 دولار للبرميل».

«أوبك +» تجدد التزامها بوحدة المجموعة وتماسكها لتحقيق استقرار السوق الاقتصادية

أكدت الأمانة العامة لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك»، أنه بعد التشاور مع الدول الأعضاء في أوبك والدول المنتجة من خارجها المشاركة في إعلان التعاون، الالتزام الكامل من جانب الدول المشاركة في إعلان التعاون بوحدة المجموعة، وتماسكها، وكذلك التزامها بجهود المجموعة المستمرة والحثيثة الرامية إلى الحفاظ على استقرار سوق البترول، من خلال مواصلة العمل في إطار إعلان التعاون، الذي تم توقيعه في 10 ديسمبر 2016، وتم التأكيد عليه في الاجتماعات اللاحقة للمجموعة.

وكررت الدول الأعضاء في أوبك، تأكيد التزامها الراسخ بالأهداف المشتركة للمجموعة، المتمثلة في الوحدة والتماسك، سواء في إطار أوبك نفسها، أو مع الدول المنتجة من خارجها المشاركة في إعلان التعاون.

وأكدت الأمانة العامة أنه كان للجهود الاستثنائية التي بذلتها الدول الأعضاء في أوبك والدول المنتجة من خارجها، المشاركة في إعلان التعاون، آثار واضحة في دعم سعي الاقتصاد العالمي للتغلب على عديد من التحديات التي شهدتها الأعوام العديدة الماضية، بما في ذلك جائحة كوفيد - 19، كما أنها عززت استقرار سوق البترول، خاصة عند مقارنته بالسلع الأخرى.

وبينت الأمانة العامة أن المستويات المتميزة من التعاون، والحوار، والاحترام المتبادل، والثقة، هي الأساس لمواصلة هذه الجهود المتكاتفة المستمرة، لما فيه مصلحة جميع المنتجين والمستهلكين والمستثمرين، فضلا عن مردوده الإيجابي على الاقتصاد العالمي ككل.

ألمانيا تحصل على 56 % من إمدادات الكهرباء عبر مصادر الطاقة المتجددة

الاقتصادية

قالت وكالة الشبكة الاتحادية في ألمانيا، «إن الكهرباء المولدة من مصادر متجددة بما في ذلك الرياح والمياه والكتلة الحيوية شكلت أكثر من نصف إمدادات الكهرباء في البلاد، حيث ارتفعت إلى 56 في المائة في عام 2023».

ووفقا لـ«الألمانية» كان الرقم قد استقر عند 47.4 في المائة قبل عام مضى.

وتم الاستشهاد بزيادة في هطول الأمطار كأحد أسباب الارتفاع، ما أفاد محطات الطاقة الكهرومائية في أعقاب الجفاف في عام 2022.

وجرى توليد طاقة أكثر بنسبة 16.5 في المائة مقارنة بالعام السابق. وولدت مزارع الرياح البرية كهرباء أكثر بنسبة 18 في المائة.

وكانت كمية طاقة الرياح المنتجة في عام 2023 هي الأعلى على الإطلاق عند أكثر من 119 تيراواط/ساعة، ويرجع ذلك أيضا إلى زيادة السعة المركبة.

ومع ذلك، ظلت الكهرباء التي توفرها الطاقة الشمسية مستقرة تقريبا على الرغم من قدرتها العالية بشكل كبير، ويرجع ذلك أساسا إلى نقص ضوء الشمس، وفقا لوكالة الشبكة.

في المقابل، انخفض التوليد من توربينات الرياح البحرية بسبب أعمال الصيانة في مزارع الرياح وخطوط الكهرباء.

لأول مرة .. أمريكا أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم خلال 2023

الاقتصادية

أظهرت بيانات أن الولايات المتحدة أصبحت أكبر دولة مصدرة للغاز الطبيعي المسال في العالم لأول مرة، حيث زادت الشحنات التي صدرتها عن صادرات منافستيها الرئيستين قطر وأستراليا.

وذكرت «بلومبيرج» أن الولايات المتحدة صدرت خلال العام الماضي 91.2 مليون طن من الغاز المسال وهي صادرات قياسية لها.

جاءت زيادة الإنتاج والصادرات في العام الماضي بفضل إعادة تشغيل مجمع إسالة الغاز الطبيعي في فريبورت في ولاية تكساس الذي كان قد توقف عن العمل لعدة أشهر بعد الحريق الذي نشب فيه في يونيو 2022.

في المقابل تراجعت صادرات قطر التي كانت أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم في 2022 بنسبة 1.9 في المائة خلال العام الماضي، وهو التراجع الأول لصادراتها من الغاز المسال منذ 2016، ووفقا لـ«الألمانية» احتلت قطر المركز الثالث في قائمة مصدري الغاز المسال بعد أستراليا التي جاءت في المركز الثاني.

ومن المقرر دخول مشروعين جديدين للغاز المسال الخدمة في الولايات المتحدة خلال العام الحالي، ومشروع بلاكمانيز التابع لشركة فينشر جلوبال إل.إن.جي في ولاية لويزيانا ومشروع جولدن باس في ولاية تكساس المملوك لكل من «إكسون موبيل كورب» و«قطر للطاقة». وسيضيف المشروعان معا نحو 38 مليون طن سنويا من الغاز المسال في حال العمل بكامل طاقتهما التشغيلية.

إلى ذلك أعلن توتوكا أريادجي مدير عام النفط والغاز في وزارة الطاقة والثروة المعدنية في إندونيسيا، أن إندونيسيا تسعى إلى خفض مستهدف توزيع الغاز النفطي المسال المدعوم ليصل إلى 8.08 مليون طن في 2024.

وقال أريادجي «إن توزيع الغاز النفطي المسال المدعوم في إندونيسيا بلغ 8.07 مليون طن في عام 2023»، حسبما ذكرت وكالة «بلومبيرج».

وأضاف أريادجي أن «الحكومة لا تعتزم زيادة أسعار الغاز النفطي المسال المدعوم وغير المدعوم حتى الآن، وأنه يجب تسجيل المستهلكين حتى يتسنى لهم شراء الغاز النفطي المسال المدعوم». في سياق متصل، قال بانكاج جين وكيل وزارة النفط الهندية أمس «إنه من المرجح أن تبرم شركة بترونت الهندية اتفاقا هذا الشهر لتمديد وارداتها على المدى الطويل من الغاز الطبيعي المسال من قطر لما بعد 2028».

ولدى «بترونت»، أكبر مستورد للغاز في الهند، اتفاق واردات طويل الأمد للغاز الطبيعي المسال مع قطر حجمه 7.5 مليون طن متري سنويا.

ولدى شركات هندية أخرى مرتبطة بها «إنديان أويل كورب» و«بهارات بتروليم كورب» و«جايل إنديا» اتفاق بمليون طن متري سنويا. وكان لدى الشركات الهندية حتى نهاية 2023 للتفاوض مع قطر على تجديد الاتفاقات لما بعد عام 2028.

العراق يسعى لزيادة إنتاج النفط إلى 6 ملايين برميل يومياً

الشرق الأوسط

قال نائب رئيس الحكومة وزير النفط العراقي حيان عبد الغني، الأربعاء، إن وزارة النفط تسعى لزيادة إنتاج النفط الخام إلى معدل 6 ملايين برميل يوميا، من خلال تنفيذ متطلبات الخطة الخمسية.

وقال الوزير، خلال ترؤسه الاجتماع القيادي للعمليات في وزارة النفط: «نعمل على إعادة استئناف تصدير النفط الخام عبر المنفذ الشمالي (جيهان التركي) لتعزيز الإيرادات المالية لدعم خزينة الدولة، وإن وزارة النفط حققت في عام 2023 زيادة في الإيرادات المالية عن المخطط لها، ونأمل تحقيق المزيد خلال العام الجديد».

ودعا إلى «الإسراع في تنفيذ المشاريع الاستراتيجية في قطاعات الاستخراج والتكرير والغاز والتوزيع والمنافذ التصديرية والطاقة المتجددة والبنى التحتية وغيرها، ونطمح أن يشهد العام الجديد تنفيذ كثير من المشاريع الاستراتيجية وتحقيق الإنجازات». أضاف «حققنا زيادة كبيرة في قطاع التكرير، ونخطط للوصول إلى الاكتفاء الذاتي وإيقاف الاستيراد، وسوف تشهد الفترة المقبلة إنجاز عدد من المشاريع الواعدة التي تحقق أهدافنا». وقال عبد الغني: «نجحنا في تعزيز مشاريع استثمار الغاز المصاحب، وشهدت الفترة الماضية زيادة في كميات الغاز المستثمر من الحقول النفطية، وسيشهد هذا العام إضافة 200 مليون قدم مكعبة من الحقول المستثمرة ضمن مهام عمل شركة (غاز البصرة)، فضلاً عن الزيادات الواعدة من حقول شركتي (نفط ميسان وذي قار)».

وأضاف «نعمل على تعزيز الخزين الاستراتيجي من المنتجات النفطية لدعم قطاع توليد الطاقة الكهربائية والحاجة المحلية». وأعلنت وزارة النفط العراقية، الأربعاء، أن متوسط صادرات النفط الخام العراقية لشهر ديسمبر (كانون الأول) الماضي تجاوزت ثلاثة ملايين و486 ألف برميل من منافذ تصدير النفط العراقي في محافظة البصرة 550 كلم جنوب بغداد.

وذكرت الوزارة، في بيان صحافي، أن مبيعات النفط العراقي حققت إيرادات مالية تجاوزت ثمانية مليارات و316 مليون دولار، فيما كان سعر برميل النفط العراقي نحو 77 دولارا للبرميل الواحد.

وما زالت صادرات النفط الخام العراقية من حقول كردستان إلى ميناء جيهان التركي متوقفة على خلفية عدم توصل الحكومة العراقية إلى تفاهمات مع تركيا والشركات الأجنبية العاملة في إقليم كردستان حول آلية تصدير النفط ودفع المستحقات.

استقرار إنتاج نفط «أوبك» قبل بدء إجراء التخفيضات الجديدة

اقتصاد الشرق

حافظ إنتاج «أوبك» من النفط الخام على مستوى مستقر خلال الشهر الماضي قبل بدء تطبيق تخفيضات جديدة للإمدادات من قبل المنظمة وحلفائها.

ضخت «أوبك» ما متوسطه 28.05 مليون برميل يومياً في ديسمبر مع مواصلتها فرض قيود العرض المتفق عليها في وقت سابق من العام الماضي، وفقاً لمسح أجرته «بلومبرغ». عوضت بلدان أخرى مثل نيجيريا التخفيضات التي قامت بها الإمارات وأنغولا.

من المقرر أن ينخفض الإنتاج بمستوى أكبر في الشهر الجاري، حيث يبدأ التحالف الأوسع المعروف بـ«أوبك+» تخفيضات إضافية بنحو 900 ألف برميل يومياً في محاولة لتفادي فائض جديد، وحماية أسعار النفط الخام المتدهورة.

تراجعت العقود الآجلة للنفط بنسبة 20% تقريباً منذ أن اقتربت من مستوى 100 دولار للبرميل قبل أربعة أشهر، وسط ارتفاع الإمدادات من الولايات المتحدة ومنافسي «أوبك» الآخرين. ربما يكون الإنتاج الإضافي من الخام أكثر من اللازم بالنسبة إلى الطلب العالمي على الوقود، والذي يُتوقع أن يشهد نمواً أبطأ بشكل كبير هذا العام. تم تداول خام «برنت» قرب 78 دولاراً للبرميل أمس الأربعاء.

أكبر خفض في ديسمبر

قامت الإمارات بأكبر خفض في الإمدادات الشهر الماضي، حيث قلصت الإنتاج بمقدار 70 ألف برميل يومياً إلى 3.08 مليون برميل يومياً. لا يزال هذا المستوى يجعل إنتاج الدولة أعلى من حصتها لشهر ديسمبر، وبما يفوق أيضاً الهدف الأكبر الجديد الذي يدخل حيز التنفيذ خلال الشهر الجاري.

انخفض إنتاج أنغولا مرة أخرى في آخر شهر لها كعضو في «أوبك»، حيث هبط بمقدار 40 ألف برميل يومياً إلى 1.1 مليون برميل يومياً. وأعلنت أنغولا أواخر الشهر الماضي أنها ستنسحب من المنظمة اعتباراً من الأول من يناير، مُنهية بذلك عضويتها التي امتدت لـ16 عاماً وسط نزاع مرير حول حصتها الإنتاجية.

رفضت الدولة الواقعة في غرب أفريقيا قبول الحد المخفض الذي فرضه زعماء «أوبك»، لكن إنتاجها في ديسمبر-الذي هبط بسبب سنوات من نقص الاستثمار-جاء متماشياً مع المستوى الذي رفضته.

خففت الزيادات في أماكن أخرى انخفاض العرض من هاتين الدولتين العضوين. وزادت نيجيريا الإمدادات بمقدار 50 ألف برميل يومياً إلى 1.49 مليون يومياً في ديسمبر، وذلك تامشياً مع الحصة المعدّلة التي تفاوضت عليها بنجاح لهذا العام.

شكوك بشأن التزام «أوبك+»

تسود شكوك بين تجار النفط بأن تحالف «أوبك+» المكون من 22 دولة سوف يفي بالكامل بقيود العرض الجديدة التي تدخل حيز التنفيذ خلال الشهر الجاري، حيث فقد العديد من الأعضاء بالفعل أكبر قدر ممكن من الإنتاج-والإيرادات المرتبطة به-بالمستوى الذي يستطيعون تحمله. تشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية إلى أن التخفيض الذي تعهدت به «أوبك» سيُترجم إلى خفض فعلي بنحو 500 ألف برميل يومياً.

سيحتاج العراق، الذي يحظى بسجل غير مكتمل فيما يتعلق بالتنفيذ والاحتياجات المالية المُلحّة لعائدات التصدير، إلى خفض الإنتاج بمقدار كبير قدره 290 ألف برميل يومياً من أجل تحقيق هدفه لشهر يناير.

سيعقد «أوبك+» اجتماع متابعة عبر الإنترنت لمراجعة ظروف السوق في الأول من فبراير المقبل، ومن المقرر أن يجتمع الوزراء بشكل شخصي في مقر المجموعة في فيينا في أوائل يونيو.

يستند المسح الذي أجرته «بلومبرغ» إلى بيانات تتبع السفن، ومعلومات من مسؤولين، وتقديرات من شركات الاستشارات، بما في ذلك «كيبلر» (Kpler Ltd) و «رابيدان إنرجي غروب» (Rapidan Energy Group) و «ريستاد إنرجي» (Rystad Energy A/S).

وزير: أنغولا انسحبت من «أوبك» لإنتاج أكثر من مليون برميل نفط يومياً

اقتصاد الشرق

لأن سقف الحصة الذي حددته المنظمة يقوّض خطط البلاد لبقاء إنتاج النفط فوق مستوى مليون برميل يومياً، وفقاً لكبير مسؤولي النفط في أنغولا.

جاءت مغادرة الدولة الأفريقية لـ«أوبك» بعد أن فرضت المنظمة سقفاً للإنتاج أقل بكثير بالنسبة لأنغولا، التي تبذل جهوداً لتعزيز الاستثمار بعد سنوات عديدة من نقص الاستثمار وتراجع الإنتاج.

قال وزير الموارد المعدنية ديامانتينو أزيفيدو في كلمة ألقاها في لواندا اليوم الأربعاء: «المنظمة لم تعد تتماشى مع مصالح وقيم أنغولا»، بعد فرض «حصص الإنتاج التي تتعارض مع قدراتنا واحتياجاتنا الفعلية، ولا تتماشى مع تطلعاتنا، اتخذنا القرار الرسمي بالانسحاب من المنظمة».

هبط إنتاج أنغولا لفترة وجيزة إلى ما دون مليون برميل يومياً في العام الماضي، من أكثر من 1.8 مليون برميل يومياً قبل عقد، وفقاً للبيانات التي جمعتها «بلومبرغ». أطلقت وكالة النفط الوطنية التابعة للدولة حملات ترويجية للمستثمرين، وعرضت سلسلة من جولات الترخيص بمناطق الامتياز بالمزاد العلني.

تعزيز الاستثمارات

قال أزيفيدو إن الوزارة المسؤولة عن النفط ملتزمة بتعزيز الاستثمارات التي ستحافظ على الإنتاج فوق مليون برميل يومياً.

«ربما يكون قرار أنغولا بالخروج من المنظمة مفيداً إذا كان ذلك يعني أن البلاد يمكنها الحفاظ على النشاط في صناعتها النفطية» وفق روبرت بيسيلنغ، الرئيس التنفيذي لشركة «رانغيا-ريسك» (Pangea-Risk)، وهي شركة استشارية تركز على تحليل الاقتصادات الأفريقية.

أضاف: «إذا تحققت خطط أنغولا الاستثمارية، وضمنت التمويل، فإن خروجها من (أوبك) سيجعلها في وضع أفضل.. تحتاج الحكومة بشدة إلى زيادة عائدات النفط للتخلص من الضغوط المالية، واحتواء عملتها المحلية منخفضة القيمة».

ظهرت الخلافات حيال أنغولا -الدولة العضو في «أوبك» منذ 16 عاماً- لأول مرة في يونيو الماضي، عندما غادر مسؤولون فجأة اجتماعاً للمنظمة في فيينا بعد أن طُلب من الأعضاء الأفارقة خفض حصصهم. وبعد تقليص سقف إنتاج البلاد إلى 1.11 مليون برميل يومياً في اجتماع المجموعة في نوفمبر، تعهدت بعدم تنفيذ هذا التقييد.

قال بيسيلنغ إن حكومة أنغولا الحالية أكثر توافقاً مع شركات النفط الأميركية والغربية، لذا فإن الانفصال عن تحالف «أوبك+»، الذي تقوده روسيا والمملكة العربية السعودية، ربما يتناسب مع رؤيتها الاستراتيجية

أرامكو ترفع أسعار الطاقة للشركات الصناعية السعودية للمرة الأولى منذ 2015

اقتصاد الشرق

أعلنت شركات صناعية في السعودية عن تلقيها إشعارات من شركة أرامكو، تفيد برفع أسعار منتجات الغاز واللقيم والوقود المستخدم في عمليات الإنتاج.

هذه هي المرة الأولى التي تجري فيها «أرامكو» تعديلات على أسعار منتجاتها للشركات الصناعية منذ أن أعلن مجلس الوزراء السعودي في عام 2015 عن رفع أسعار منتجات الطاقة في السوق المحلية.

في إفصاحات متتالية على موقع سوق الأسهم السعودية الرئيسية «تداول» اليوم الأربعاء، أعلنت عملاقة البتروكيماويات، «السعودية للصناعات الأساسية» (سابك)، وشركة توزيع الغاز الطبيعي «غاز»، و«سابك للمغذيات الزراعية»، و«ينبع الوطنية للبتروكيماويات»(ينساب) إضافة إلى 6 شركات أسمنت، عن تلقيها خطابات تفيد بزيادة أسعار منتجات الطاقة التي تحصل عليها من «أرامكو»، من دون أن تكشف عن نسب أو مقدار الزيادة في الأسعار.

لكنّ مصدراً مطلعاً قال لـ«الشرق» إن زيادة «أرامكو» لأسعار الوقود على شركات الأسمنت تتراوح نسبتها بين 58% و136% بحسب نوع الوقود، فيما أوضح مصدر آخر أن زيادة أسعار اللقيم بلغت نسبتها نحو 40% لكل من غاز الميثان والإيثان.

ولم تحصل «الشرق» على تعليق فوري من شركة «أرامكو» حول زيادات الأسعار.

الأثر المالي المرتقب

ذكرت هذه الشركات في إفصاحاتها أن الأثر المالي للزيادة الجديدة، سيظهر في القوائم المالية ابتداء من الربع الأول من العام الجاري.

وقالت شركة «سابك» إن الأثر المالي لهذا الإشعار، يُتوقع أن يكون «بزيادة تقريبية تعادل 1.7% من إجمالي تكلفة المبيعات وفقاً لآخر قوائم مالية سنوية مراجعة للشركة»، في حين قالت «سابك للمغذيات الزراعية» إن الأثر المالي يُتوقع أن يكون «بزيادة تقريبية تعادل 3.8% من إجمالي تكلفة المبيعات وفقاً لآخر قوائم مالية سنوية مراجعة للشركة».

أما شركة «ينساب» فأشارت إلى أن الأثر المالي سيكون أيضاً كما هو متوقع «بزيادة تقريبية تعادل 2.8% من إجمالي تكلفة المبيعات وفقاً لآخر قوائم مالية سنوية مراجعة للشركة

ومن جهتها، قالت شركة توزيع الغاز الطبيعي في إفصاحها إنها تلقت خطاب تعديل أسعار الغاز الطبيعي اعتباراً من بداية الشهر الجاري، مشيرة إلى أن هذه التعديلات سيكون لها أثر مالي في ارتفاع حجم الإيرادات السنوية، دون أي أثر جوهري على صافي أرباح الشركة خلال الفترة المقبلة.

بدورها شركات الأسمنت الست وهي، «أسمنت الجوف»، و«أسمنت الجنوب» و«أسمنت تبوك» و«أسمنت المدينة» و«أسمنت نجران» و«أسمنت المنطقة الشمالية»، ذكرت في إفصاحاتها أن تأثير تعديلات الأسعار سيكون ارتفاعاً في تكلفة الإنتاج، مشيرة إلى أنها تعمل على احتساب الأثر المالي المتوقع، وأنه سيتم الإعلان عنه فور اكتماله

حقل السفانية السعودي الأكبر بحريًا في العالم يقترب من خطوة جديدة

دينا قدري

الطاقة

يقترب حقل السفانية السعودي من توقيع صفقتين كبيرتين بإجمالي قد يصل إلى 5 مليارات دولار، بهدف زيادة الإنتاج.

ودخلت أرامكو السعودية في المراحل النهائية من اختيار المقاولين المفضلين لصفقتين كبيرتين في مجالات الهندسة والمشتريات والبناء، تتعلقان بالبنية التحتية البرّية اللازمة لتوسعة الحقل.

وفي ظل وجود العديد من المناقصات البحرية والبرية في مرحلة تقديم العطاءات حاليًا، تستعد أرامكو لإتمام عمليات الترسية خلال الأسابيع المقبلة على حزمتي الهندسة والمشتريات والبناء البرّيتين، وفق ما اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

ويُعدّ تطوير حقل النفط البحري جزءًا من إستراتيجية أرامكو الشاملة لزيادة طاقتها الإنتاجية من النفط إلى 13 مليون برميل يوميًا بحلول عام 2027.

أكبر حقل نفط بحري في العالم

جاءت شركة لارسن آند توبرو (Larsen & Toubro) -وهي شركة هندسية هندية عملاقة بارزة- في مقدمة الشركات المرشحة لتأمين العقد الأوّلي لحقل السفانية، والذي يشمل بناء منشأة كبيرة لعزل الغاز عن النفط (GOSP)، بحسب ما نقلته تقارير اطّلعت عليها منصة الطاقة.

وعلى صعيد آخر، تبرز شركة هيونداي للهندسة والإنشاءات الكورية الجنوبية (Hyundai Engineering & Construction) بوصفها المقاول المفضل لحزمة الهندسة والتوريد والبناء الثانية، والتي تشمل العمليات خارج الموقع والمرافق.

ويُعدّ الإبرام الناجح لهذه العقود جزءًا لا يتجزأ من إستراتيجية التوسع الشاملة في السفانية، الذي يُنتج حاليًا نحو 1.3 مليون برميل يوميًا.

وتهدف مبادرة توسعة أكبر حقل نفط بحري في العالم إلى رفع الإنتاج لمستوى ملحوظ يبلغ مليوني برميل يوميًا.

ويتطلب مشروع التوسعة إنشاء ما لا يقلّ عن 4 منصات تجميع كبيرة، و29 منصة لرؤوس الآبار، و22 منصة لحقن المياه، ومنشأة إقامة بحرية، وفق ما أفادت به منصة «كيم أناليست» (ChemAnalyst).

بالإضافة إلى ذلك، فإنه يتضمن تنفيذ قطاعات مختلفة من خطوط الأنابيب تحت سطح البحر، والخطوط المركبة، وتعديلات الجوانب العلوية في المرافق القائمة.

احتياطيات حقل السفانية

يقع حقل السفانية السعودي على بعد نحو 200 كيلومتر شمال الظهران، وتبلغ مساحته 50 كيلومترًا طولًا و15 كيلومترًا عرضًا.

ويعود سبب تسميته باسم «حقل السفانية» نسبة إلى مدينة السفانية المطلة على الخليج العربي، والتي يقع الحقل بالقرب منها.

يُعدّ الحقل السعودي مركز إنتاج منذ عام 1957، وما زال يحتوي على ما يُقدَّر بنحو 37 مليار برميل من النفط الخام الثقيل، وفق ما نقلته منصة «كيم أناليست».

وتعمل أرامكو بشكل إستراتيجي على تطوير حقل النفط هذا من خلال مراحل توسعة متعددة، بهدف الحفاظ على مستوى إنتاجها، ومواجهة الانخفاض الطبيعي الذي غالبًا ما تواجهه حقول النفط القديمة.

ويُعدّ هذا التطوير عنصرًا حاسمًا في إستراتيجية أرامكو الشاملة زيادةَ طاقتها الإنتاجية من النفط إلى 13 مليون برميل يوميًا بحلول عام 2027، وهو ما يمثّل ارتفاعًا عن القدرة الحالية البالغة 12 مليون برميل يوميًا.

وفي قلب مبادرة التوسعة هذه يقع حقل السفانية النفطي، المعروف بأنه أكبر حقل نفط بحري في العالم.

تاريخ حقل السفانية السعودي

بدأت أعمال التنقيب عن حقل السفانية السعودي في عام 1939، بعدما لاحظ «جيوفيزيائي» في شركة النفط العربية الأميركية «أرامكو دك كير» منطقة مرتفعة في المياه المغمورة، وتوقّع أن تكون مكمنًا للنفط الخام على عمق آلاف الأقدام في باطن الأرض.

وفي 15 أغسطس/آب 1951، وخلال عمليات الحفر التي تُجريها شركة أرامكو، تدفَّق النفط بكميات ضخمة تجارية، ليبدأ حقل السفانية إنتاجًا قويًا من منطقة البحرين الجيولوجية الضحلة بعد سنوات قليلة.

خلال عام 1954، أعلنت شركة أرامكو -في تقرير المراجعة السنوي لأعمالها- بدء إنشاء مرافق في منطقة الحقل، بهدف بدء الإنتاج منه، قبل أن يبدأ الإنتاج فعليًا في منتصف شهر أبريل/نيسان من عام 1957، ليشكّل النفط المنتَج من حقل السفانية في العام نفسه نحو 22% من إجمالي الطاقة في أوروبا الغربية.

لدى بدء الإنتاج لأول مرة من الحقل السعودي في عام 1957، تدفَّق نحو 50 ألف برميل يوميًا من النفط الخام، وهي كميات كبيرة بوصفها الأولى، من 18 بئرًا حفرتها شركة أرامكو، وفق ما جاء في تقارير اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

شكراً